الجائز في الأحكام النحوية عند الإحسائي والمصطلحات المستعملة فيها

أ. م. د. عباس حميد سلطان مروة ماهر محمد

الملخص

الحمد لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد؛ فاللغة العربية مظهر من مظاهر الحضارة لأيِّ أمة من الأمم، فعمق الأُمة ومدى تقدمها يقاس بلغتها، وكان من الطبيعي أن تشهد اللغة من علماء الأمم عناية خالصة؛ للحفاظ عليها والارتقاء بها وتخليصها مِمَّا يعلق بها من شوائب بمرور الزمن.

وتهدف الدراسة المعنونة بـ(الجائز في الأحكام النحوية عند الإحسائي والمصطلحات المستعملة فيها في كتابه حاشية الحكيم على شرح الألفية للسيوطي)إلى بيان القيمة اللغوية المتمثلة في تلك الأحكام، وما حملته في طياتها من مسائل في النحو، هذا من جانب الكتاب، أمَّا من الجانب المعرفي للمتلقي، فيسعى البحث إلى رفد المكتبة العربية بنتاج لغوي يزاد على الجهود السابقة ومحاولة للكشف عن القيمة للعلمية لتلك الأحكام.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على سبعة أحكام تسبقها مقدمة، وتعريف بمصطلح الجائز في الأحكام التقويمية والمصطلحات المستعملة في ذلك، وهي: حكم الجائز، وحكم المختار، وحكم الصالح، وحكم الصحيح، وحكم الحسن، وحكم الأولى، وحكم الشائع.

ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها في بحثي ثم قائمة المصادر والمراجع.

Abstract:

In the name of Allah the most gracious the most merciful and all praise is to Allah the God of the universe, blessings and prayers to be upon the messenger of Allah the prophet Muhammad.

The Arabic language is an aspect from the aspects of any of the nations, how deep the nation is and how developed is measured by its language. So, it is something normal to get special care from the linguists to keep it, improve it and review it to get rid of mistakes.

The aim of this study which is titled (the permissible in the grammatical rules of Al-Hasa'i and the terminology used in them in his book "Haashiyat Al-Hakim" on the explanation of the millennium by al-Suyuti) to acknowledge the linguistic value which represents these rules. And what it carried with it aspects in grammar's issues this is a part from the book, while the cognitive aspect to the recipient, the aim pf the research is to provide the Arabic library with linguistic product increase the late efforts. It also tries to reveal the scientific value for these rules.

So, the nature of the research demands to divide the research into seven parts, they are as follows: the introduction and the definition of Al Ja'ar concept in the evaluating rules and the concepts used in that, which Hukm Al Ja'ar, Hukm Al Mukhtar, Hukm Al Salih, Hukm Al saheh, Hukm Al Husn, Hukm Al Aula, Hukm Al Sha'aa

Then I end my research by a conclusion which contains the main results in my research then a list of references and Sources.

تعريف الحكم

الحكم لغة:«هو العلمُ، والفقه والقضاء بالعدل: والعرب تقول حكمتُ وأحكمتُ: بمعنى: منعتُ ورَدَدتُ، ومن هذا قيل: للحاكم بين الناس حاكم؛ لأَنَّهُ يمنع الظالم من الظلم»[١] .

فالحكم: «بالضم ـ القضاء في الشيء، بأن كذا أو ليس كذا، سواء لزم ذلك غيره أم لا، وهذا قول أهل اللغة»[٢] .

الحكم اصطلاحاً: هو(ما توجبه العلة)[٣]، وعَرَّفَه السيد الشريف الجرجاني بأنّه:« اسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً»[٤]. وقال اللبدي :«هو القضاء: فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي بهِ، والذي لا يجوز أن يتخلف أو يتأخر، فقرروا مثلاً للفاعل أحكاماً منها الرفع، وكونهُ عمدة، ووجوب تأخيره عن الفعل، أو ما في قوتهِ، وكذلك نائب الفاعل»[٥] .

وقيل:«هو ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفاً ونحواً وإعراباً أو هو ما تنصُ عليه قاعدة ما»[٦].

وقد قسم السيوطي الأحكام على ستة أقسام: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، والجائز على السواءِ[٧] .

أمّا موقف الحكيم الأحسائي من هذه الأحكام فقد كانتْ متفاوتة ومتباينة بين المقبول والجائز والمردود.

- **الجائز في الأحكام الكمية والنوعية والمصطلحات المستعملة فيه**

أولاً: الجائز وحكمه:

الجائز لغة:«جاز الموضع سلكه وسار فيه...،أي: طريقًا ومسلكا»[٨].

«والجائز: هو المسار على جهة الصواب، وهو مأخوذ من المجاورة... ويطلق الجائز أيضًا على الجائز الذي

---

(١) لسان العرب(حكم): ٢/ ١٢٩.
(٢) تاج العروس(حكم): ٣١/ ٥١٠.
(٣) شرح الكافية للرضي: ١/ ٨٧.
(٤) التعريفات: ٩٦.
(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٦٥ .
(٦) المعجم المفصل في النحو العربي: ١/ ٤٩٧.
(٧) ينظر: الاقتراح في علم أُصول النحو: ١٩.
(٨) مختار الصحاح: ١/ ٦٤.

هو أحد أقسام العقلي، أعني الممكن)[١]، والجائز هو:«البُستان...فَأَجْوَزَ: وهو غلط وصوابه...، وقيل الجَوْز: هو القطع والسير...وقيل: أيضًا وجَوّز له ما صنعه، وأجاز له سَوّغَ ذلك، وأجاز رأيهُ: أنفذَهُ كجوّزهُ»[٢].

الجائز اصطلاحًا: عرّفه ابن جنّي بقوله:«الجواز سبب يجوز الحكم ولا يوجب»[٣].

وعُرّف أيضًا:«هو أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتماء بها وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع والاضطرار، ... والجواز النحوي في عمومه كأيّ حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه أو مخالفته»[٤].

ولقد استعمل الحكيم الأحسائي مادة(ج و ز)بصيغتين هما: صيغة الاسم، وصيغة الفعل.

أمَّا صيغة الاسم: فَمِمَّا جاء منفردًا، مثل:(جائز[٥]، وجواز[٦]، ومجيز[٧])،ومن أمثلة استعماله للصيغة الفعلية ما عبّر عنه بصيغة الفعل الماضي، مثل: جاز[٨]، وأجاز[٩]، وجوز[١٠].

وأمَّا المضارع فمثل: يجوز[١١]، وأُجيز[١٢]، ويُجِيز[١٣]، وتجويز[١٤]، ويتجوَّز[١٥].

ومن أمثلة(الجائز) وما جاء عند الحكيم الأحسائي نحو:(أمّا العسلَ فأنا شرَّابٌ) بنصب (العسل) بـ(شرَّاب) وفيه إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وهو(جائز) كما تقدم نحو قوله:(كريمٌ رُؤُوسَ الدراعينَ ضروبُ) فنصب (رؤوس) بـ(ضروب))[١٦].

---

(١) الكليات: ١/ ٣٤١.

(٢) تاج العروس مادة(جوز): ١/ ٧٧ - ٨٠.

(٣) الخصائص: ١/ ١٦٥.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٥٩ -٦٠.

(٥) حاشية الحكيم الأحسائي: ١/ ٦١٧ -٦١٨، ٦٨٢، ٧٢٩، ج٣/ ٢٠١٨ -٢٠١٩.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٥٩٢، ٦٠٢ -٦٠٥، ج٢/ ٩٦٨، ٩٥٩ -ج٣/ ١٧٧٤ -١٩٩٥.

(٧) المصدر نفسه: ٢/ ١١٣٢.

(٨) المصدر نفسه: ١/ ٣٢٩، ٥٢١، ٥٩٩، ج٢/ ١١١٢، ١١٨٦، ج٣/ ١٨١٦.

(٩) المصدر نفسه: ٣/ ١٨١١، ١٨٢٤، ج١/ ٥١٨ -٥٢١.

(١٠) المصدر نفسه: ٢/ ١٢٠٢، ١٢٨٠، ١٢٩٧.

(١١) المصدر نفسه: ١/ ٣١٦، ٤٨١، ٦٠٤، ج٢/ ١٢٩٥، ١٣٣٩، ج٣/ ١٥٧٧، ١٧١٦، ٢١٤١.

(١٢) المصدر نفسه: ٢/ ١١٨٨.

(١٣) حاشية الحكيم الأحسائي: ٣/ ١٩١١ -١٩١٢.

(١٤) المصدر نفسه: ٣/ ١٨٢٣.

(١٥) المصدر نفسه: ١/ ٣٩١.

(١٦) المصدر نفسه: ٣/ ١٥٨٧.

وذهب الحكيم الأحسائي إلى ما ذهب إليه سيبويه في مسألة جواز النَّصب فقال:«وسمعنا من يقول: أمَّا العسل فأنا شرّاب، جواز التقديم»[١]،وقال المبرد :«فقد أجاز سيبويه النَّصب فيه ولا أراه جائزًا إذا كان على فعيل نحورحيم إنَّما هواسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى»[٢].

وقد استعمل الحكيم الأحسائي لفظة الجائز(خمس مرات)،وهناك ألفاظ استعملها للدلالة على الجائز مثل(لفظة جواز)،فقد أوردها في كتابه(اثنتين وعشرين) مرّة، منها: قوله في مسألة(بناء الحرف):(لأنَّ ذلك الحكم بالجواز لا بالوقوع، والجواز لا يستلزم الوقوع)[٣].

واستعمل الحكيم الأحسائي لفظة(حكم جوز)، وقد وردت هذه اللفظة في كتابه(ست مرات)، قال في مسألة (العطف على معمولي عاملين)في المثل العربي:(ما كُلُّ بيضاء شحمةً، ولا كل سوداءَ تمرةً)، وبيانه أنَّ ((سوداء) معمول(كلّ)مجرور بإضافته إليه و(تمرة) معمول(ما) بمعنى ليس منصوب بها على أنَّه خبرها، فلو عطف(بيضاء) على(سوداء)، و(شحمة)على(تمرة) لزم العطف على معمولي عاملين بعاطف واحد، وهو(الواو)وذلك لا يجوز عند سيبويه)[٤].

قال:(وأمَّا في جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين ليس من باب حذف المضاف قطعًا، وعامله الجرّفيهما جميعًا إلَّا أنَّ إضافتها إلى الأول وعملها الجرّفيه بدون واسطة وإضافتها إلى الثاني وعملها الجرّ فيه بواسطة الأول كحمل الماء بواسطة الإناء»[٥].

وقد استعمل لفظة(جاز)التي وردت عنده في اثنتين وثلاثين مَرَّة، ومن الأمثلة التي ذكرها:(ما أنت إلَّا سيرًا، وإنَّما أنت سيرا)، فقال:«والتقدير: ما أنت إلَّا تسيرُ سيرًا، وإنَّما أنت تسير سيرًا، فحذف(تسير)لما في الحصرمن التأكيد القائم مقام الفعل، فلولم يكن مُكرَّرًا، ولا محصورًا جاز الإظهار والإضمار، نحو:(زيد سيرًا)، و(زيدٌ يسيرسيرا)، إلَّا أنْ يكون المبتدأ مسبوقًا بأداة استفهام، نحو:(هل أنت سيرا) فيكون الحذف واجبًا»[٦]، وهو مصدر المنتصب على إضمار الفعل؛ لأَنَّهُ يصيرفي الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر، وقد نصَّ سيبويه عليه، وقال:« ما أنت إلّا سَيراً، وإلّا سَيراً سَيْراً، وما أنت إلّا الضَّربَ الضربَ، وما أنت إلّا قَتْلا قَتْلا، وما أنت إلّا سَيرَ البَريدِ «سيرَ البريدِ». فكأَنه قال في هذا كلِّه: ما أنت إلّا تَفْعَلُ

(١) كتاب سيبويه: ١/ ١١١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٤.
(٢) المقتضب: ١١٣/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٣٢.
(٣) حاشية الحكيم الأحسائي: ٤٦٧/١.
(٤) الكتاب: ٣١/١ ـ ٣٣.
(٥) حاشية الحكيم الأحسائي: ١٧٨١/٣ ـ ١٧٨٢.
(٦) حاشية الحكيم الأحسائي: ١٧٨٢/٣.

فعلاً، وما أنت إلّا تَفعَلُ الفعلَ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لك. وصار في الاستفهام والخَبَرِ بمنزلته فى الأمر والنهي لأَنَّ الفعلَ يقع ههنا كما يقع فيهما، وإن كان الأمر والنهي أقوى، لأنَّهما لا يكونان بغير فعلٍ، فلم يَمتنع المصدرُ ههنا «أن يَنتصب»، لأَنَّ العمل يقع ههنا مع المصدر فى الاستفهام «والخبرِ، كما يقع فى الأمر والنهي، والآخِرُ غيرُ الأوّل كما كان ذلك فى الأمر والنهي، إذا قلت: ضَرْباً فالضربُ غيرُ المأمور». وتقول: زيدٌ سيراً سيراً، وإن زيداً سيرا سيرا ...»[١].

وعلق أيضا:« وأمَّا قولك: إنما أنت سيرٌ فإنما جعلتَه خبراً لأنتَ ولم تضمِرُ فِعْلا... ومن ذلك قولك: ما أنت إلّا شُرْبَ الإبل، وما أنت إلّا ضربَ الناس، وما أنت إلّا ضرباً الناسَ. وأمّا شربَ الإبلِ فلا ينوَّنُ لأنك لم تشبّهه بشرب الإبل، وأنَّ الشربَ ليس بفعلٍ يَقع منك على الإبل. ونظيرُ ما انتَصب قولُ الله عزّ وجلّ فى كتابه:» فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً»، إنّما انتصب على: فإمّا تَمنّون منًّا وإمّا تُفادون فداءً، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ لما ذكرتُ لك»[٢].

وقيل أيضا: «وإن رفعت وقلت:(ما أنت إلَّا سيرٌ سير)على معنى: ما أنت إلَّا صاحب سير، وحذفت (الصاحب) وأقمت السير مقامه، لم يدل على كثرة ومواصلة، كما دل على النصب؛ إنَّما اخبرت إنَّه صاحب سير لا غير، وإذا كان بالرفع فيكون على وجهين: أحدهما: أنْ يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم، والثاني: أنْ تجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعًا ومجازا، كما يقال: (رجل عدل ورضيّ) إذا كثر عدله والرضى عنه»[٣].

وقال أبو حيان:«زيدٌ سيرا، وما زيدٌ سيرا، فنصَّ سيبويه على أنَّه لا يجوز في(أنت سيرا) إظهار الفعل، وأجاز ذلك غيره، وأطلق بعضهم جواز ذلك ولم يفرق بين الاستفهام وغيره، ويجوز الرفع في النوع على جهة المجاز والاتساع، وما كان غير مكرر أو معطوفًا، فيظهر من قول سيبويه إنَّه قياس مطرد»[٤].

وقد علّق أبو حيان على قول سيبويه[٥]، أي: لم يذكر سيبويه نصب المعطوف لكنه يخرج من الرفع[٦]، وهذا ما أجمع عليه النحاة[٧].

---

(١) ينظر الكتاب: ١/ ١٦٨- ١٦٩.

(٢) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) المقتضب: ٣/ ٢٣٠- ٢٣١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٨٢- ٢٨٣.

(٤) الارتشاف: ٣/ ١٣٣٧- ١٣٣٨.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٣٥- ٣٣٦.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٣٣٧.

(٧) ينظر: المساعد: ١/ ٤٧٣، وشرح الأشموني: ٢/ ١١٨، والتصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٢.

واستعمل(حكم يجوز) الذي ورد سبعًا وثلاثين مرة في كتابه، ومنها في مسألة فتح همزة (إنَّ) الواقعة بعد لا، لام بعده، نحو: حلفت أنَّك قائم، فالكسر على جعلها جوابًا للقسم، والفتح على جعلها مفعولًا بإسقاط الخافض، والكسر هو الأوجه، ولا يجوّزُ البصريون غيره[١].

وأمَّا الفتح فذكر ابن كيسان أنَّ الكوفيين يجيزونه بعد القسم[٢].على جعله مفعولًا بإسقاط الجار، ولو كان بعد القسم لام نحو:(حلفت بالله إنَّك لكريم) وجب الكسر إجماعًا، لأنَّها مع اللام يجب أن تكون جوابًا ولا يجوز أن تكون مفعولًا، لأَنَّ المفتوحة لا يجامعها اللام إلّا فريدة على ندور[٣].

وقد وجدت أنَّ الحكيم الأحسائي قد أجاز الرأيين بالكسر والفتح وبعيدًا عن التكلف وعدم انحيازه إلى مذهب أو حكم أحد، وإنّما وافق الرأيين لكثرة اختلافهم في الآراء[٤].

واستعمل حكم أجاز وقد وردت عنده(عشر مرَّات)، ومن الأمثلة التي استعملها في قوله تعالى: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [٥].

ويقول فيها:«يعني موافقًا له في المعنى واللفظ إن أمكن، نحو: زيد اضربته، فالتقدير: ضربت زيدًا ضربة، أو في المعنى دون اللفظ إن تعذر، نحو: زيدًا مررت به، أي: جاوزتُ زيدًا مررتُ به، فإنَّ معنى(مررت، جاوزت) ..... وهذه الآية توكيد، خلافًا لمن أجاز المنع بينهما»[٦]، وإنّما أضمر حتمًا أو وجوبًا، لأَنَّ الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما[٧].

ثانيًا: حكم المختار:

المختار لغة: «وخارَ الله لك الخير ضدّ الشر، وجمعه خيور .... وهو خيرٌ منك، وأخير .... وخارهُ على صاحبه خيرًا، وخيّرهُ: فضّلهُ، ورجلٌ خيرٌ وخيِّرٌ، والخيار: الاسم من الاختيار، وخايرهُ مخاره خيرًا: كان خيرًا منه، وما أخيرهُ ما خيرهُ، ..... ويقال: ما أخيرهُ وخيره وأشّره وشّره، وهذا خيرٌ منه وأخير منه ...»[٨].

---

(١) حاشية الحكيم الأحسائي: ٢ / ٩٥٢.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢ /٢٤ .٢٥، والتصريح على التوضيح: ٢١٩/١.
(٣) ينظر: حاشية الحكيم الأحسائي: ٢ /٩٥٣.
(٤) بنظر شرح المكودي: ٧١/١ .٧٢.
(٥) سورة يوسف: الآية ٤٠.
(٦) حاشية الحكيم الأحسائي: ٢ /١١٥٢.
(٧) ينظر المساعد على شرح التسهيل: ٤١٣/١.
(٨) لسان العرب مادة (خار): ٣٦٤/٤.

- **المختار إصطلاحاً:**

عرَّفه الشريف الجرجاني بقوله:«هو الذي يصدر عنه الفعل مع قصدٍ وإرادةٍ»[١]. الظاهر أنَّ كلمة مختار تدل على الانتقاء والاختيار وتفضيل الشيء على غيره.

ومن أمثلة حكم المختار عند الحكيم الأحسائي في قوله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ}[٢]، وقوله تعالى: {قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ}[٣]،«أي: بالفتح قرأ القَرَّاء إلّا نافعًا، فإنَّه قرأ بكسر السين لمناسبة الياء، وإنَّما كان الفتح هو المختار، لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولأنَّهُ اللغة الشائعة»[٤].

وقد وافق الأحسائي النُّحاة في قراءة الرفع وهو المختار(بالرفع)،ولكن اختلف معهم في قراءة الكسر في كلمة(عسيتم) فمنهم من قرأها بالكسر، أي:(بكسر السين) وهم نافع والحسن وطلحة، والباقون بفتح السين[٥]، وقد وافقهم بها.

ومن الأمثلة في إعراب كلمة(أما) قول الحكيم الأحسائي:«فتح الهمزة وتشديد الميم(فالمختار الرفع)، نحو: (قام زيد وأما عمرو فأكرمته)، لأَنَّ(أما) تقطع ما قبلها عَمَّا بعدها بواسطة، كونها من أدوات الصدور فيجعل ما بعدها في حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام»[٦].

وقال الأشموني:«(قام زيد وأما عمرو فأكرمته) فإنّ الرفع أصوب، لأَنَّ الكلام بعد(أما)مستأنف منقطع عَمَّا قبله، ...»[٧].

واختار ابن عقيل النَّصب نحو قوله:(قام زيد، أمّا عمرًا فاكرمته) فيختار النَّصب كما تقدم، لأَنَّهُ وقع قبل فعل دال على طلب) [٨].

ومن أمثلة في الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام نحو:(أأنت زيد ضربته) فقال الحكيم الأحسائي[٩]:(إنّ من شروط اختيار نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام أن لا يفصل بينهما بغير ظرف، فإن فصل بينهما

(١) التعريفات: ١٦٤.
(٢) سورة محمد: الآية ٢٢ .
(٣) سورة البقرة: جزء من الآية: ٢٤٦.
(٤) حاشية الحكيم الأحسائي: ٢/ ٩٣٩.
(٥) ينظر: تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجوزي: ١٤٧.
(٦) حاشية الحكيم الأحسائي: ٢/ ١٦٢.
(٧) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/ ٤٣٢.
(٨) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٦٢.
(٩) حاشية الحكيم الأحسائي: ٢/ ١١٥٩ .١١٦٠.

بغير ظرف نحو: (أأنت زيد ضربته) فالمختار الرفع لأَنَّ الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل، هذا إن جعلت(أنت)مبتدأ كما هو رأي سيبويه[١]، وان جعلته فاعلًا بفعل مقدر، وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الفَرَّاء[٢]، فالمختار النَّصب[٣]، لأَنَّ الهمزة داخلة في التقدير على الفعل، أمَّا الفصل بالظرف نحو(أيوم الخميس زيدًا لقيته) فلا يغير الحكم، لأَنَّ الفصل به كلا فصل)[٤].

وقال الصَّبَّان: «قوله (فالمختار بالرفع) أي: لأَنَّ الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت، فيترجح الرفع، لأَنَّهُ لا يحوج إلى تقدير، هذا إذا لم تجعل الضمير فاعلًا مقدرًا برز وانفصل حين حذف، بل لو جعلته مبتدأ، وإلاّ وجب النَّصب بالفعل كما صرح به الدماميني، ونقله شيخنا السيد عن سم، لأَنَّ الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير، والرفع يفيد أنَّه عن مجرد الفعل فيقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النَّصب إذا جعل فاعل فعل مقدّر برز وانفصل فيه نظر، ولا ترد صورة الفصل على الناظم، لأَنَّ البعدية ظاهرة في الاتصال»[٥].

واستعمل حكم(اختيار، واختار، ويختار، والمختار)، ووضح ذلك بأمثلته، فقال في حكم:(الاختيار)في إعراب»خبر كان» بقوله:«ما هو خبر لـ«كان» أو إحدى أخواتها، هذا هو الراجح فإن اختيار الانفصال لا يختص بـ«كان»»[٦].

واستعمل الحكيم لفظة اختار في إعراب(إنِّ) فقال:«ما اختاره[٧]، من جواز تقديم معمول خبر(إن)على اسمها اذا كان ظرفًا أو مجرورًا منعه ابن عقيل في أول باب «إن» فقال:(لا يجوز أن تقول:(إنَّ بك زيد أواثق، وإنَّ عندك زيد جالس، ثم قال: وأجازه بعضهم»[٨].

واستعمل لفظة «يختار» أيضًا بقوله في خبر«من وما» مراعاة اللفظ، والمعنى فيقول الحكيم الأحسائي: «وما لم يعضّد المعنى السابق، فيختار مراعاته نحو قوله تعالى: { وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٠٤، والارتشاف: ٤ / ٢١٦٨.
(٢) ينظر: معاني القرآن٢/ ٣٨٦
(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٤١٩ .٤٢٠.
(٤) التصريح على التوضيح: ١/ ٤٤٨.
(٥) حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/ ١١٢.
(٦) حاشية الحكيم الأحسائي: ١ / ٦٠١.
(٧) يعني السيوطي .
(٨) حاشية الحكم الأحسائي: ٢/ ١١٥٢.

}[١]، فقيل: «وتعمل» بالتاء المثناة من فوق حملًا على المعنى لسبق قوله ((منكن))»[٢].

ومن الأمثلة في(حكم الاختيار)ما كسر على أصل التقاء الساكنين فقال الحكيم الأحسائي:«وكاختياره في نحو:«اخشوا القوم» و«مصطفوا الله « لما كان الساكن الأول واو الجمع المفتوح ما قبلها اسمًا كان أو حرفًا بخلاف نحو: (لواستطعنا)[٣]، ولم يكن الواو واو الجمع فإنّ المختار فيه الكسر»[٤] .

وقد وافق رأي سيبويه في هذه المسألة بقوله:«وقد قال قوم لواستطعنا...شبهوها بواو اخشوا الرجل»[٥].

وهناك خلاف في قراءة الواو، فقرأ الأعمش، وزيد بن علي، بضم الواو» لوُ استطعنا»، فلثقل الكسرة على الواو وشبهها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين[٦]، قرأت بالضم، وقرأ الحسن[٧] بفتحها من قوله تعالى{ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ }[٨][٩].

ثالثًا: حكم الصالح:

الصالح لغة: قال الخليل:«الصّلاح نقيض الطّلاح. رجل صالح في نفسهِ ومصلح في اعمالهِ وأمورهِ»[١٠].

الصالح اصطلاحًا:«هو الخالص من كل فساد»[١١].

ويقول أحد الباحثين:«قد استعمل النحاة مادة «صلح» في أكثر الأحيان بصيغة الفعل الماضي(صَلَحَ) وبصيغة الفعل المضارع(يصْلحُ)،أما استعمالهم لصيغة الاسم فقليل نادر، ومن أمثلة استعمالهم الحكم الصالح بصيغة الفعل ما ذكره الفَرَّاء في مسألة إنابة المصدر الصريح مناب الفعل الذي اشتق منه، وهذه المسألة قد أجمع عليها النحاة من القدماء والمحدثين»[١٢].

واستعمل الحكيم الأحسائي(حكم الصالح) في إعراب(اسم الموصول) في جملة: جاء الذي هو أبو

---

(١) سورة الاحزاب: جزء من الآية: ٣١ .

(٢) حاشية الحكيم الأحسائي: ١/ ٧١٨ ـ ٧١٩، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٤٠.

(٣) سورة التوبة: جزء من الآية: ٤٢.

(٤) حاشية الحكيم الأحسائي: ٧/ ٤٧٩.

(٥) الكتاب: ٢/ ٢٧٦.

(٦) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٢٠٠.

(٧) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ٤٠٩ .

(٨) سورة البقرة: جزء من الآية:١٦.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٧.

(١٠) العين(ح ص ل): ٥/ ٢٣٠، و ينظر: القاموس المحيط مادة(صلح): ١/ ٢٢٩، و تاج العروس مادة (صلح): ٦/ ٥٤٧.

(١١) التعريفات: ١٣١.

(١٢) الأحكام التقويمية في النحو العربي: رسالة ماجستير: ١٢٥ ـ ١٢٦.

منطلق أو هو ينطلق، فقال:«فلا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول:(جاء الذي أبوه منطلق)، تريد(هو أبوه منطلق)، لأَنَّ الكلام يتم دونه فلا يُعْلَمُ أحُذِفَ أم لا، ومنها أيضًا مثال الظرف التام:(جاء الذي هو عندي)، ومثال آخر المجرور التام:(جاء الذي هو في الدار)، فقال:((فلا فرق في ذلك بين أي وغيرهما، فلا نقول في(يعجبني في أيهم هو يقوم): (يعجبني أيهم يقوم) لأَنَّهُ لا يعلم الحذف»[١].

فقد بيّن الحكيم هذا بقوله:«ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد، وذلك ما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك المحذوف صالح لعوده على الموصول، نحو: جاء الذي ضربته في داره، فلا يجوز حذف العائد من ضربت، فلا تقول: (جاء الذي ضربت في دارهـ)»[٢].

فصلة الموصول لا بدّ أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو العائد، فأما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا[٣].

وربمّا يجوز ذكره كما يجوز حذفه، فقد يجوز حذفه بشرط عام وشروط خاصة بكل نوع من الأنواع الثلاثة التي ذكرها ابن مالك.

فذكر أنَّ الشرط العام هو أمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي لأنْ يكون صلة كاملة، فعلاقة الصلة الكاملة أن يكون الباقي بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير، غير ذلك الضمير المحذوف، صالح لعوده على الموصول[٤].

رابعًا: حكم الصحيح:

الصحيح لغة: «والصَّحِيحُ الحَقُ وهُوَ خلافُ الباطلِ»[٥].

والصّحَّةُ:«وهو ضد المريض. وقد صَحَّ فُلانٌ من عِلَّتِهِ، وهو أيضًا: البراءةُ من كلّ عيب وريبٍ»[٦].

اصطلاحًا: عرّفه الشريف الجرجاني:«هو اسم لم يكن في آخره حرف عله، والصحيح: ما يعتمد عليه»[٧]، وعرّفه أبو البركات الأنباري بقوله:«إنَّ الصحيح من اللغة ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله

(١) حاشية الحكيم الأحسائي: ٧٣٩/١.
(٢) حاشية الحكيم الأحسائي: ٧٤٠/١.
(٣) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ١٤٢/١ ـ ١٤٣.
(٤) المصدر نفسه: ١٤٢/١.
(٥) لسان العرب: مادة (صحيح): ١٥/٤ ـ ١٦.
(٦) لسان العرب: ١٥/٤ ـ ١٦، وينظر: تاج العروس،(ص، ح، ج): ٥٢٨/٦.
(٧) التعريفات: ١٣٢.

إلى منتهاه على حد الصحيح من الحديث»[١].

وقد استعمل الحكيم الأحسائي صحح حكمًا من أحكام الجائز منفردًا مرة، ومقترنًا بأحد أحكام الجائز مرة أخرى، وقد يلحظ على هذا الحكم أنَّه ورد بصيغة(الاسم، والفعل) وكذلك ورد (بصيغة الفعل المنفي)، نحو:(لا يصح)[٢]، ومن أمثلة استعماله(حكم الصحيح) الذي ورد بصيغتي «الاسم والفعل»، قوله:(وهو الصحيح)[٣]، وكذلك:(على الصحيح)[٤]،(والصحيح أنَّه لا يجوز)[٥]، وكذلك استعمل الحكيم صيغة (أصحّ)[٦]، و(صَحَحَ)[٧]، و(يصحُ)[٨].

فقد وردت لفظة الصحيح(اثنتي عشرة مرة) في كتابه ومنها في مسألة اختلاف العاملين معنى وعملًا أو في أحدهما، فقال:«أي: بأن اختلفا معنى لا عملًا، نحو:(جاء زيد ومضى عمرو العاقلان) أو عملًا لا معنى كـ(مررتُ بزيد وجاوزت بكرا الكاتبان)،وجب القطع إلى النَّصب بإضمار فعل كـ أعني ونحوه، أو إلى الرفع بإضمار مبتدأ، أي: هما، وامتنع الاتباع، لأَنَّهُ يؤدي في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح»[٩].

ويبدو لي أنَّ هناك اختلافًا في المسألة فمنهم من قال هناك اختلاف في المعنى والعمل، ومنهم من يرى الاختلاف في المعنى دون العمل.

أمّا الحكيم الأحسائي قد وافق الرأيين في اختلاف المعنى دون العمل أو العكس، لذا فقد وجب القطع، إمّا بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنَّصب على إضمار فعل فأمتنع الاتباع، وهو مذهب البصريين.

ومن أمثلة استعمال الحكم الصحيح عند الحكيم الأحسائي ما ورد بصيغة الفعل(صحَ)ومنه قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفةِ كَيْ يُخَفِّف رَحْلَهُ

والزَّادَ حتَّى نَعلَه أَلْقَاهَا[١٠] فقال:«(نعله)، حيث نصبها بالعطف بـ(حتى)على ما قبلها على تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله، ولامرية في أنَّ نعله بعض ما يثقله، ولولا هذا التأويل لما صح العطف، لـ(حتى) لا يكون

(١) لمع الأدلة في أصول النحو: ٥٣.
(٢) ينظر: حاشية الحكيم الأحسائي: ٢/ ١٤٥٩.
(٣) ينظر: حاشية الحكيم الأحسائي: ٣/ ٢١١٥.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٦٢٣.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٥١٨ ـ ٥١٩.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٤٥ ـ ٢/ ١١٦٦.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧٢٤.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٤٥٩.
(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ١٧٠٧.
(١٠) البيت من الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوان المتلمس: ٣٢٧.

إلّا بعضًا أو غاية للمعطوف عليه، والنعل ليس بعض الصحيفة والزاد بل بينهما مباينة»[١].

وقد أجاز سيبويه في(نعلها)الجر والرفع، ووصف الجر بأنَّه عربي فقال:((فحتّى تجري مجرى الواو ثم، بمنزلة أمّا لأنّها تكون على الكلام الذي قبلها، ولا تُبْتُدأ ... وقد يحسن الجر في هذا كلّه، وهو عربي، وذلك قولك لقيتُ القومَ حتى عبدالله لقيته، فأنّما جاء بلقيته توكيدًا بعد أنْ جعله غاية))[٢].

وأجاز الرفع في(نعلها)نحو قوله:«والرفع جائز كما في الواو وثم، وذلك قولك لقيتُ القومَ حتى عبدالله لقيته مبنيًا عليه»[٣].

أمّا الحكيم الأحسائي قد وافق وجهًا واحدًا وهو النصب، إذ نصبها بالعطف بـ(حتى) وبهذا فقد خالف بعض العلماء وبعض الشرّاح في هذه المسألة لأنَّهم رأوا(نعلها) بالأوجه الثلاثة، أي: بالرفع على الابتداء وألقاها خبره، ونصبها(بحتى) بالعطف، وأمّا بالجر فجرها بمعنى(إلى) واذا كان بالعطف فالمعطوف بـ (حتى) لا يكون إلّا بعضًا أو غاية للمعطوف عليه.

واستعمل الحكيم الأحسائي صيغة(يصحُ) في مسألة(العامل في المضاف إليه، أي: إن كان المضاف بعض المضاف إليه، وصح إطلاق اسمه عليه)، فقال:((أي: الإخبار به عنه نحو خاتم فضة. ألا ترى أنّ الخاتم بعض الفضة، وأنّه يصح إطلاق الفضة عليه بأن يقال: هذا الخاتم فضة))[٤]، ومراد هذا أنْ تكون الإضافة بمعنى (مِنْ): إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف، نحو هذا خاتمٌ من فضةٍ، وثوبٌ من حرير، لأَنَّ الفضةُ جنسٌ للخاتمِ، والحريرُ جنسٌ للثوب .

قال الأشموني:«والثاني من المتضايفين ـ وهو المضاف إليه(أجر) بالمضاف وفاقا لسيبويه، لا بالحرف المنوي خلافًا للزجاج(وانو) معنى(مِنْ) أو(معنى) في إذا لم يصلح ثم إلّا ذاك المعنى فانوا معنى(من) فيما إذا كان المضاف بعضًا من المضاف إليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كـ(ثوب خزّ)،و(خاتم فضة) التقدير: ثوب من خز، وخاتم من فضة، ألا ترى أنّ الثوب بعض الخزّ، والخاتم بعض الفضة، وأنَّه يقال: هذا الثوب خزّ، وهذا الخاتم فضة»[٥] .

---

(١) حاشية الحكيم الأحسائي: ٣/ ١٧٥٠ ـ ١٧٥١.

(٢) الكتاب: ١/ ٥٠، وينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ٣/ ٩٦.

(٣) الكتاب: ١/ ٥٠، وينظر: وهمع الهوامع: ٢/ ٤٢٨، حاشية الصَّبَّان: ٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٤) حاشية الحكيم الأحسائي: ٢/ ١٤٥٩.

(٥) شرح الأشموني: ٢/ ١٢١ ـ ١٢٣، وينظر: البهجة المرضية: ٢/ ٦.

خامساً: حكم الحسن:

الحسن لغة: «الحُسْنُ: ضدُّ القُبْح وَنَقِيضُهُ... الحُسْن نَعْت لِمَا حَسُن»[١].

أو هو«ما وافق الغرض وما خلفه، فما وافق الغرض حسن، وما خالفه قبيح أو هو متعلق المدح، وما خالفه متعلق الذم، أو هو صفة كمال وما خالفه صفة نقض»[٢].

الحسن اصطلاحاً:

سار علماء النحو على خطى علماء الحديث وأُصول الفقه في استعمال هذا المصطلح[٣]، فالحسن عند علماء الحديث:«أنْ يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة، غير أنّه لم يبلغ درجة الحديث الصحيح لكونه قاصراً في الحفظ والوثوق وهو مع ذلك يرتفع عن حال من دونه»[٤].

وهناك أساليب في التعبير عن حكم(الحسن) وردت عند الحكيم الاحسائي بصيغة(الاسم والفعل أربع عشرة مَرَّةً).

فصيغة(الاسم) وردت عنده منفردة، نحو:(حسن[٥]، أحسن[٦]، حسنه[٧]، الاستحسان[٨])، أما(صيغة الفعل) فقد استعمل الحكيم الاحسائي لحكم(الحسن) صيغة:(حَسُن)[٩]، و(يَحسُن)[١٠]، و(يستحسن)[١١]، وهي في الدلالة على حكم(الحسن) أقل رتبة من التعبير عنه بصيغة(الاسم).وقال أحدُ الباحثين:(فإذا قال النحويّ على سبيل المثال لا الحصر:(أحسن وأجود) فهو أعلى رتبة من قوله:(يحسن) أو(حسن) والسبب يعود في ذلك إلى أنّ الصيغة الاسمية تدل على الثبوت والدوام، والصيغة الفعلية قابلة للتغيير فهو حسُن اليوم أمَّا غد أو بعد غد فقد لا يحسن)[١٢] .

---

(١) لسان العرب (مادة حسن): ٢/ ٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٥٢٥.

(٣) ينظر: أُصول النحو وتأثرها بأصول الفقه: ١٧٣ رسالة ماجستير.

(٤) التعريفات: ٩٢.

(٥) ينظر حاشية الحكيم الأحسائي: ٣ / ٢٠١٠، ١/ ٧٧٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٤١ .٧٢٣، ٢/ ١٠٤٨، ٣/ ١٧٣٣.

(٧) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٢٠.

(٨) المصدر نفسه: ٣/ ١٦١٩.

(٩) المصدر نفسه: ٢/ ١٠٩١.

(١٠) المصدر نفسه: ١/ ٧٢٠ .٧٢١.

(١١) المصدر نفسه: ٣ / ١٦١٨.

(١٢) الأحكام التقويمية في النحو العربي: ٩٧.

ومن الأمثلة التي ورد فيها (حكم الحسن وصيغتها)عند الحكيم الاحسائي منها ما أوردهُ عند تعليقه على البيت الشعري:

إنّ الخِلافَةَ بَعْدَهُم لَدَمِيمَةٌ وَخَلائِفُ ظُرْفٌ لَمِمّا أَحْقِرُ[1]

قال:«والشاهد في قوله (لدميمة)، وفي قوله:(لَمِمَّا أَحقِرُ)، حيث دخلت عليهما اللام، وهما خبران، وهو (حسن)؛ إنِّ في أحد الجزأين»[2].

فالحكيم الأحسائي قد وافق النحاة في دخول اللام على(لدميمة ولمما)، وإنِّما هي جواب(لأنّ)،وقد رفع لأنَّ الكلام مبني على تأويل أنّ وهوحسن، وقال ابن هشام نقلا عن المبرِّد:«إنَّه ينقاس دخول لام الابتداء في خبر(إنّ) المفتوحة، وعن الكوفيين أنَّه ينقاس في خبر(لكنّ)، وليس ذلك بمرضي، لأنَّ المّبرد قاس على نادر قابل للتأويل على الزيادة، والكوفيون قاسوا على بيت لا يُعْرَفُ قائلهُ، ولا تتمته، ولا نظيره، مع احتماله للتأويل على الزيادة، أو على أنَّ الأصل، لكن أتى، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، والنون لالتقاء الساكنين، أو لاجتماع الامثال. فاللام إنَّما هي داخلة في خبر(أن)»[3].

ومن أمثلة حكم (حَسّنَ) في مسألة رفع جواب الشرط في قول الناظم:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

قال الحكيم الأحسائي:«الذي حَسّنَ ذلك أنِّ الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط؛ لكونه ماضياً مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بُعدهُ»[4].

فيمثل الحكيم الأحسائي في قول الشاعر:

وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[5]

فذكر الحكيم الاحسائي الشاهد: في(يقول)، فإنَّه مضارع وقع جواباً للشرط، وهو مرفوع غير مجزوم. ولا (حَرِم) بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين، أي: ولا يحرم منه أحد[6].

---

(١) هذا البيت من الكامل وهو بغير نسبة، لكن بعض الكتب قالوا هذا البيت ينسب لحُميد بن ثور الهلالي، كما في جامع البيان للطبري: ٢٢/ ٦٠، وينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ١٢٤.

(٢) حاشية الحكيم الأحسائي: ٢/ ٦٩٢.

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٣٥٨.

(٤) حاشية الحكيم الأحسائي: ٣/ ٢٠١٠.

(٥) البيت من البسيط وهو في ديوان زهير بن ابي سلمى: ١٥٣، وينظر: الكتاب: ١/ ٤٣٦، والمقتضب: ٢/ ٦٨ ـ ٧٠.

(٦) ينظر: حاشية الحكيم الأحسائي: ٣/ ٢٠١٠ - ٢٠١١، وأوضح المسالك: ٤/ ٢٠٧، والمساعد: ٣/ ١٥٠.

ويقصد إذا جاء في صورة ما إذا كان فعل الشرط ماضياً والثاني مضارعاً والثاني جواب الشرط أن يكون مجزوماً هذا الأصل فيه، ويجوز رفعه فيما إذا كان الأول ماضياً، ولذلك قال: (وبعد ماضٍ رفعك الجزا)[١]، رفعك الجزاء بالقصر للضرورة(حسن) بعني مستحسن فيه نفسه وليس بشاذ، وليس بنادر، وليس بخاص بالضرورة، لذا فالحسن يشار به إلى أنَّه كثير، لو كان قليلاً لما عبر بـ(حسن) بل عبر بـ(نادر)أو قليل أو شاذ. لذا قاله حسن، أي: أنَّه كثير[٢]. لذا لاحظت الحكيم الأحسائي والنحاة الصواب عندهم الرفع هو حسن لأَنَّهُ كثير وليس بقليل، وخلاصة هذه المسألة: اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب البصريون ومنهم سيبويه إلى أنَّه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وأما الكوفيون والمبرد فقد ذهبوا إلى أنَّه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنَّه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً ضعف عن العمل في الجواب[٣].

وقد استعمل الحكيم الإحسائي ألفاظًا أخرى للدلالة على (حكم الحسن) وهي لفظة (أحسن أو الأحسن) وقد وردت عنده (ثلاث مرات)، ومن الأمثلة على ذلك مسألة (توكيد الحرف) في بيت الألفية:(فيجوز أن تؤكد بإعادتها وحدها والحرف كـ(نعم) وكـ(بلى) فيقول الحكيم الأحسائي:«أي من غير اتصالها بشيء، فنقول:(نعم نعم) و(بلى بلى)؛ وذلك لأنَّ الحرف الجوابي كالمستقبل؛ لصحة الاستغناء به عن ذكر المجاب به، ولكن الاحسن إعادته بمرادفة نحو: (أي نعم) و(بلى جير)»[٤] كقول الشاعر:

وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهُ[٥]

ويقصد الحكيم الأحسائي والنحاة أنَّ هذه الحروف الجوابية. ويكثر الاستغناء بهذا القسم، أي: حروف الإجابة، وهي:(بلى ونعم) ومرادفاتها وهي: (إي، وإنّ، وأجلْ، وجيْر) فقد وضع هذا القسم الحكيم الأحسائي في باب (تأكيد الحرف).

وقال ابن طولون:(أما حروف الجواب فلا يشترط فيها ذلك، إذ كُلّ واحدٍ منها قائمٌ مَقامَ الجُملةِ، بل يجوزُ أن تقول:(نعم نعم) و(أجل أجل) وقال الشاعر:

لاْ لاْ أُبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقاً وعُهُوداً[٦]

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٢/ ١١٣.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤/ ٣٥.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٢٨٠.

(٤) حاشية الحكيم الأحسائي: ٣/ ١٧٣٢. ١٧٣٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢١٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٨٦، وشرح الألفية لابن الناظم: ١/ ٣٦٣.

(٦) البيت من الكامل لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة، في ديوانه: ٧٩.

وقال: والاحْسَنُ إعادةُ حرْفِ الجوابِ بمرادفِهِ، نحوُ(أي نعم) وبلى جيرٍ)[١].

وقال ابن مالك:«وأحسن من توكيد اللفظ بإعادته إذا كان المؤكد حرفاً أو ضميراً متصلاً توكيده، بمرادفه، كقولك بدل (نعم نعم): (أي نعم)، أو (أجل جير)»[٢]، أي: الشاهد في قوله: (لا لا) حيث كرَّر فيه (لا) النافية لأجل التأكيد.

وورد عند الحكيم الأحسائي(حكم استحسان) المشتقة من(حكم الحسنَ) في مسألة الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو:(زيدٌ ضاربُ أخوه) فيقول: «أي باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى، نحو: زيد ضارب أبوه؛ فإنَّ إضافة ضارب في هذا التركيب إلى الفاعل وهو أبوه ممتنعة؛ إذ لا يقال: ضارب أبيه؛ لئلا توهم الإضافة فيه إلى المفعول وأنَّ الأصل زيد ضارب أباه، وقد تقدم ذلك»[٣].

وقد ذكرها الحكيم الأحسائي بتقديم ذلك في باب اسم الفاعل[٤].

ويقصد بالصفة: ما دلت على معنى، وذات، وتشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فالصفة المشبهة، هي اسم مشتق من الفعل اللازم؛ للدلالة على الثبوت والدوام، نحو:(محمدٌ حَسَنُ خُلُقُه)، أمّا اسم الفاعل: فيدل على صفة متجددة غير ثابتة(الحدوث والتجدد)، ويأتي من اللازم، والمتعدي.

ويصلح للأزمنة الثلاثة، فاسم الفاعل يضاف إلى فاعله، فلا نقول:(محمدٌ ضاربُ الأب عمراً) فتقول: (محمدٌ ضاربٌ أبوه عمراً).

وقال ابن هشام: «الصفة التي استحسن فيها أن تضاف؛ لما هو فاعل في المعنى، كـ(حسن الوجه) و(نقي الثغر) و(طاهر العرض) فخرج نحو: (زيدٌ ضاربٌ أبوه) فإن إضافة الوصف فيه، إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول؛ (زيدٌ كاتبٌ أبوه)؛ فإن إضافة الوصف فيه، وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس؛ لكنها لا تحسن؛ لأنَّ الصفة لا تضاف لمرفوعها؛ حتى يقدر تحويل إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفها»[٥].

وقال الأشموني:«تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها اليه، فإنَّ اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك؛ لأَنَّهُ إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها، وانطلق عليه اسمها، وإن كان

---

(١) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ٢/ ٧٠ ـ٧١، وينظر: حاشية الصَّبَّان: ٣/ ٨٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣ / ١١٨٦.

(٣) حاشية الحكيم الأحسائي: ٣/ ١٦١٩.

(٤) ينظر: حاشية الحكيم الأحسائي: ٢/ ١١٤١.

(٥) أوضح المسالك: ٣/ ٢١٨ - ٢١٩.

متعدياً فقد سبق أنَّ الجمهور على منع ذلك فيه، فلا استحسان»[١].

وقد وافق الحكيم الأحسائي السيوطي في هذه المسألة بقوله:(زيدٌ ضاربٌ أخوهُ) وبما زدتهُ(زيدٌ كاتبٌ أبوهُ)[٢]، أي: اسم الفاعل المتعدي فإنَّ إضافته إلى فاعله ممتنعة عند الجمهور وإن قصد به الثبوت لئلا يتوهم الإضافة إلى المفعول ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس.

وقول السيوطي نحو:(زيدٌ كاتبٌ أبوه)، أي: اسم الفاعل القاصر، فإنَّه وإنْ جاز إضافته إلى فاعله بأن يقال: (زيد كاتب الأب) لعدم اللبس لكنه لا يحسن)[٣].

سادسًا: حكم الأَوْلى:

الاولى لغة: يراد بالأولى الأحق يقال:«هُوَ أَولى النَّاسِ بمَحْياه وَمَمَاتِهِ، أَي: أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ،... وَيُقَالُ: فُلَانٌ أَولى بِهَذَا الأَمر مِنْ فُلَانٍ، أَي: أَحق بِهِ، والأولى يعني الأجدر»"[٤]، فالأَولى يعني الأحقُّ، والأولوية تعني الأحقّية لهذه المسألة.

الاولى اصطلاحاً: هو:«ظاهرة ما تكون في الفرع أو فيما يشببها وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي، وحينئذٍ يكون من الأَولى أنْ يصدق هذا الحكم في الأصل، لأنَّ الفرع دونه، ولأنَّ الظاهرة أقوى فيه»[٥].

وحقيقة هذا الحكم أنَّه طريقة من طرائق الاستدلال ويحتكم فيه إلى الاقوى والأكثر دالاً على درجة في القبول[٦].

الأولى: حكم تعليلي:

فَعِلَّةُ الأولى: وتسمى عِلَّة أحقية، وعِلَّة أجدر، وعِلَّة أوجب، وهي من العلل التي ذكرها السيوطي[٧]. ومعناها ترجيح شيء على شيء لأَنَّهُ الأجدر والأولى في الاستعمال[٨].

ومن الأمثلة التي شاعت عند الحكيم الاحسائي في(حكم الأولى)الذي ورد عنده(ثلاثاً وعشرين مرة)[٩]، ومنها ما ورد في نصب الاسم المشغول عنه بفعل محذوف بعد طلب في الأمثلة الآتية التي رجَّح

(١) شرح الأشموني: ٢/ ٢٤٦، وينظر: حاشية الصَّبَّان: ٣/ ٣ - ٤.
(٢) البهجة المرضية: ٣٣١، وينظر: التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٥ -٤٦.
(٣) البهجة المرضية: ٣٣١.
(٤) لسان العرب مادة (أولى): ٦/ ٤٩٠ .٤٩١.
(٥) أُصول النحو العربي: ١٢٢.
(٦) ينظر: لمع الأدلة: ٧٦ .٧٧.
(٧) ينظر: الاقتراح: ٧١ .٧٢.
(٨) ينظر: العلل النحوية في شروح الألفية(أطروحة دكتوراه): ٢٧٧.
(٩) ينظر حاشية الحكيم الأحسائي: ١/ ٣٥٥ .٧١٣، ٢/ ١٢٠٥ .١٣٠١، ٣/ ١٩٣٠ .٢١٢٠.

نصبها بفعل محذوف، بقوله:(زيداً اضربه، وعمراً لا تهنه، وخالداً اللهم اغفر له، وبشراً اللهم لا تعذبه).

فقال:«النصب في هذه الأمثلة بفعل محذوف في لفظ الأولين والرابع من معنى الثالث، والتقدير: اضرب زيداً، ولا تهن عمراً، وارحم خالداً، ولا تعذب بشراً، وإنّما اختير النصب على الرفع فيهن؛ لاستلزام الرفع كون الجملة الطلبية بعده خبراً، وذلك لا يجوز على قول الأكثرين، وإذا دار الأمر بين متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه أولى»[١].

وقول الأكثرين[٢] في وقوع الجملة الطلبية خبراً خلاف: فمذهب الجمهور الجواز، ومذهب ابن الأنباري وبعض الكوفيين المنع، أمّا ابن السراج فأجازه على تقدير القول، أمّا إذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل ذي طلب وهو الأمر والنهي والدعاء، فيجوز فيه الأمران: الرفع والنصب ولكن النصب أولى عند الحكيم الأحسائي والنحاة وذلك نحو: زيداً اضربه، عمراً لا تهنه، وخالداً اللهم اغفر له، أو اللهم عبدك ارحمه، أو لا تؤاخذه، هذا خبر في معنى الطلب.

وقد ذكر ذلك سيبويه قائلاً: «والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام»[٣].

فيتضح ذلك لنا أنّه إنّما اختير نصب الاسم المشغول عنه هنا لأنّ الأمر والنهي لا يكونان إلّا بالأفعال، والأصل فيهما أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم وهما في ذلك كالاستفهام إلّا أنّهما أقوى في هذا منه لأنَّ الأمر والنهي وقد يكون الاستفهام بغير فعل فيقع بعده الاسم كما في الهمزة)[٤]، فلما كان الأمر والنهي لا يكونان إلَّا لفعل اختير نصب الاسم المشغول عنه قلبها.

وقال ابن يعيش:«إنَّما كان النصب مختاراً لأجل الأمر والنهي إذ الأمر والنهي لا يكونان إلَّا بالأفعال لأنّك إنَّما تأمره لإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل ذلك أنّك حين تأمرهُ فأنتَ تطلب منه إيقاع ما لبس بموجود وإذا نهيتهُ تمنعه من الاتيان به نحو: زيداً اضربه وليضربه عمرو، أو لا تهنه، واللهم عبدك أرحمه، أو لا تؤاخذه»[٥].

أمَّا علة الأولى، فمنها ما ذكره في قول الشاعر:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِيْ فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ[٦]

---

(١) حاشية الحكيم الأحسائي: ٢/ ١١٥٨.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٨١، وارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩، ومغني اللبيب: ٤٠٥ - ٤٠٦، ٤١٠.

(٣) الكتاب: ١/ ١٣٧-١٣٨.

(٤) ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٣٥.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٧.

(٦) البيت من البسيط واختلف في نسبة البيت، فقيل: لمرار العدوي، وقيل: لزياد بن منقذ، وقيل: لزياد بن حمل، ينظر:

قال: «والشاهد فيه: وقوع(أم)المذكورة بين جملتين فعليتين ليستا في تأويل مفردين؛ لأنَّ الأرجح كون(هي) الواقعة بعد الهمزة فاعلاً بفعل محذوف يفسره(سرت)؛ لأنَّ همزة الاستفهام بالفعل أولى»[١].

وقال ابن هشام:«وقوع (أم) معادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين، وذلك بسبب أن قوله(هي) فاعل لفعل محذوف على الارجح لكون الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات المتجددة هو الفعل،...؛ وأمّا الاستفهام عن نفس الذوات التي تدل عليها الاسماء فقليل؛ والقليل لا يحمل عليه الكثير، ما دام الكثير صحيح المعنى»[٢].

سابعًا: حكم الشائع:

الشائع لغة: الشَّيعُ: مقدار من العدد، كقولهم: أقمتُ عنده شهرًا أو شيع شهر... ويطلق على الشيء شاع شيوعًا... ظهر وتفرق... وشاع الخير في الناس يشيعُ شيعًا ... انتشر وافترق وذاع وظهر، وأشاعه هو وأشاع ذكر الشيء: أظهره[٣].

الشائع اصطلاحًا: كثيرًا ما تردد حكم الشائع في المصنفات النحوية على التراكيب اللغوية التي بلغت حدَّ الانتشار والظهور، فيرد عندهم في وصف الاسم النكرة بأنّه نكرة شائعة، قال المبرِّد عن حذف حرف النداء:((والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها، ولا يجوز أن تقول: رجلًا أقبل، ولا رجلًا من أهل البصرة أقبل؛ لأنّها شائعة))[٤]،وكثيرًا ما يتداخل حكم الشائع مع حكم الغالب في مثل قول ابن الحاجب:((حدُّ اللقب هو كل اسم غلب على مسمَّاه حتى صار أشهر من اسمه يعني من غير وضع واضع، ويدلُّ على ذلك قول صاحب المفصل وقد يغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسميين به، فيصير علمًا له بالغلبة، إشارة إلى هذا إذ قولهم: ابن عمر لعبد الله ليس وضعًا والله أعلم بالصواب))[٥].ويقترن الحكم الشائع بحكم الكثير، وإذا تعارض الشائع الكثير مع القياس فيؤخذ بالشائع، قال ابن الحاجب:((... وأمَّا قوله: وبلدة، فالمنازعة أولًا في أنّ الخفض ليس بإضمار(ربَّ)وإنَّما هو بالواو التي بمعنى ربّ، وإذا احتمل ذلك صار الأصل منازعًا فيه فلا يصح القياس، كيف والخفض بإضمار حرف الجر قليل شاذ باتفاق، وإذا ثبت ذلك فالقياس على ذلك مع إمكان القياس على ما هو الكثير الشائع غير سائغ، فإذن القول ما قاله سيبويه لما يؤدي من إضمار حرف الجر

الخصائص: ٣٠٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٩/٩، وشرح الأشموني: ٣٧٤/٢، ١٠١/٣.

(١) حاشية الحكيم الأحسائي: ١٧٥٧/٢ ـ ١٧٥٨.

(٢) أوضح المسالك: ٣٧٠/٣ ـ ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٣) لسان العرب: مادة(شيع):٥٠٢/٣ـ٥٠٣.

(٤) المقتضب: ٢٦١/٤.

(٥) الأمالي النحوية: ١٠٠.

وإعماله وهو قليل شاذ، فلا ينبغي أن يحمل عليه مع إمكان ما هو الكثير الشائع، والله أعلم بالصواب))[١].

وبعد هذا يمكن أن يقال إنَّ الشائع هو أحد الأحكام التقويمية التي تدلُّ على ذيوع التركيب اللغوي وظهوره وانتشاره ودورانه على ألسنة المتكلمين باللغة العربية الفصيحة فهو أقل رتبة من الكثير؛ لأَنَّهُ منتشر محدد. أمَّا ورود حكم الشائع عند الحكيم الأحسائي فمن ذلك قوله: نحو:»ضربتُ وضربني زيدٌ»، أي: بحذف الضمير من ضربتُ، ولا يحتاج أن تقول: ضربته؛ لأَنَّ المفعول فضلة شائع الحذف[٢].ومنه قوله: إن كان نكرة ك»غلام رجل»، يعني أنك إذا قلتَ:»غلام» كان شائعًا في جنسه، فإذا قلتَ: غلام رجل خصصته بالإضافة، وزال عنه بعض الشياع، المراد بالتخصص: تقليل الشيوع والاشتراك في النكرة، بحيث تصبح في درجة بين المعرفة والنكرة؛ من ناحية التعيين والتحديد[٣]؛ وذلك لأَنَّ كلا من المتضايفين، يؤثر في الآخ، فالمضاف يؤثر الجر في المضاف إليه وقوله: إن كان معرفة نحو:»غلام زيدٍ»، أي: لأنك إذا قلتَ:»غلام» كان شائعًا في أمته غير مخصص بواحد[٤].

وقوله:[٥]

إنَّما أنفُسُنا عاريةٌ والعواريُّ قُصَارى أنْ ترد

العواريُّ مضمومة مشدَّدة لضرورة الوزن؛ وذلك شائع.

وقد اختلفوا في: «ضربني وضربتُ زيدًا» فرواه سيبويه وذكر: أنّهم اضمروا الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير، وزعم الفراء أنّه لا يجوز نصب «زيد»، وأجاز الكسائي على أنَّ «ضرب» لا شيء فيها وحذف «زيدًا»، وظاهر كلام سيبويه جواز الإضمار ولو كان الضمير غير الرفع فقد أجاز: ضربني وضربتهم قومُك[٦]. وحكى الرضي الإجماع على جوازه، لأَنَّهُ ليس إضمارًا قبل الذكر؛ لكون المتنازع عليه من حيث كونه معمولًا للأول مقدمًا على العامل الثاني تقديرًا وإن كان مؤخرًا[٧]. وذكر أيضًا أنَّ المختار جواز إضمار المفعول أيضًا في العامل الثاني نحو: «ضربني وضربته زيدٌ» ويجوز حذفه؛ لكونه فضلة[٨]،وقال الشاطبي: والجمهور على أنَّ ذكر الضمير

(١) المصدر نفسه: ١٨١.
(٢) حاشية الحكيم الأحسائي: ١٢٠٥/٢.
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٣/٣.
(٤) المصدر نفسه: ١٤١٦/٢.
(٥) المصدر نفسه: ١٤٧١/٢-١٤٧٢.
(٦) ينظر: الكتاب: ٧٩/١.
(٧) المصدر نفسه: ٧٩/١.
(٨) ينظر: شرح الرضي: ٢٣٢/١.

لازم فلا يقال: «ضربني وضربتُ زيدٌ» إلّا أن يأتي نادرًا[١]. ونقل أبو حيان عن أصحابه أنّهم يخصون الحذف منه بالضرورة[٢]. وفي قول النحويين أنّك إذا قلت: «ضربتُ وضربني زيدٌ» فإن الأخبار عن التاء في ضربتُ وعن الياء في ضربني واحد؛ لأنّهما يرجعان إلى شيء واحد؛ وذلك قولك على مذهب النحويين:»الضارب والضاربه أنا»، وهذان وإن كانا راجعين إلى شيء واحد فإنّما ذلك في المعنى فأمّا اللفظ والموضع فمختلفان له[٣].وقد عُزي للبصريين أنّ الحذف قبيح، والتزام الحذف مذهب الكوفيين[٤]. وما كان إلتزام النحويون بإضمار الفاعل إلّا لأنّهُ في رأيهم محال أن يخلو فعل من فاعل. والتعويل في جميع أبواب النحو إنما يكون على العلم بمراد المتكلم وعدمه وفي هذا الباب بخاصة يقول السيرافي:((فإذا قلتَ:»ضربتُ وضربني زيدٌ» فأعملت الفعل الثاني ورفعت» زيدًا» به ولم تأتِ للأول بمفعول، وقد عُلِمَ أنه واقع بـ»زيد» لذكرنا له في الفعل الثاني فلم تُضْمِر))[٥]، وهذا حقًا هو الذي يستحق أن يكون عليه التعويل في الإضمار وعدمه وبه يكون الحكم في الذكر وعدمه، ولو أننا عملنا به غير مفرقين بين عمدة وفضلة؛ لوجدنا في أحد جزأي الجملة ما يغني عن الإسناد في الآخر، وهذا هو الموافق لتنظير سيبويه. وحتى في الإضمار في الأول إذا أعمل الثاني حيث يكون غاية ما في هذا الباب من مشكلة الإضمار، ويفهم من كلام بعض النحويين أنّهم لا يلتزمون حذف الضمير المنصوب، وإنّما هو المختار عندهم إلّا أن يمنع منه مانع[٦]. ونقل الرضي عن بعض العلماء أنّهم يظهرون الضمير المنصوب[٧]، وجعل ابن هشام ذلك من الضرائر[٨].

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢٣٢/١.
(٢) المقاصد الشافية: ٢٠١/١.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٦٤٥/٢.٦٤٦.
(٤) المقتضب: ٧٨/٤.
(٥) شرح الكتاب: ٧٩/٣.
(٦) ينظر: الكافية: ٧١، التسهيل: ٨٦،
(٧) شرح الكافية: ٢٣٠/١.
(٨) شرح اللمحة البدرية: ١٢٠/٢.

الخاتمة والنتائج

اللَّهم لك الحمد كما ينبغي على تسهيلك وتوفيقك، وبعد هذه الرحلة خَلُص البحث إلى مجموعة من النتائج هي:

١- إنَّ الحكم النحوي هو أوسع دائرة من الحكم بوصفه ركنًا من أركان القياس، فهو يشمل الحكم على كل ما يثبت للكلمة من قواعد وأصول قد أقرها النحاة وفقًا لكلام العرب وأصول النحو.

٢- اختلف النحاة القدماء والمحدثون في الحكم على التراكيب النحوية، فما يراه نحوي جائزًا يحكم عليه غيره بالواجب، أو الصالح بما يتهيأ من دليل لكل منهما، فيتغير الدليل وفهم النحوي له.

٣- إنَّ تعبير النحاة عن الأحكام النحوية بالصيغة الفعلية يحمل في طياته الإشارة إلى سن قاعدة نحوية يجدر التنبه عليها، والسير على منوالها.

٤- أحكام النحاة منها ما هو حكم تقويمي فقط، ومنها ما هو حكم تعليلي، فلقد استعمله النحاة علة لبيان سبب تركيب ما، أو قاعدة نحوية معينة.

٥- لم تكن الأحكام ثابتة ثباتًا كاملًا بين النحويين، فقد تعددت أسباب ذلك إلى اجتهاد النحوي وتعصبه لشيخه أو مذهبه النحوي، وكذلك الموقف الذي فيه النحوي إن كان بحضرة سلطان، أو والٍ، وكذلك فهم النحوي لكلام سابقيه، وغير ذلك.

٦- وافق الحكيم آراء البصريين وبعض العلماء وأصحاب الحواشي في إعمال بعض الأحكام النحوية ، وكذلك مذهب سيبويه .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط / ١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م.

٢- أُصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين- اللاذقية، ١٩٧٩م.

٣- أصول النحو، وتأثرها بأصول الفقه، محمد جاسم عبّود،(رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩ م .

٤- الأمالي النحوية: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب(ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د . عدنان صالح مصطفى، ونشر وتوزيع دار الثقافة، قطر-الدوحة، ط١، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م .

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت،(د. ت).

٦- الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة وتحليل) لنزار بنيان المحمـداوي (رسالة ماجستير) كلية تربية، ابن رشد، جامعة بغداد .

٧- الاقتراح في علوم أُصول النحو: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، قدم له وحققه: الدكتور أحمد سليم الحمصي. محمد أحمد قاسم، جروس برس،بيروت، ط /١، ١٩٨٨م.

٨- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د . موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد، (١٩٨٣ م) .

٩- البحر المحيط، لأبي حيان .محمد بن يوسف الاندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوعي، والدكتور أحمد النمولي الجبل .دار الكتب العلمية .بيروت، ط /١، (١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م) .

١٠- البهجة المرضية في شرح الألفية: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: السيد قاسم الحسيني، دار الحكمة، قم .إيران، (د . ت) .

١١- البيان في غريب إعراب القرآن: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ.

١٢- تاج العروس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعه من المحققين ـ دار الهداية ـ الكويت (د . ت) .

١٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م .

١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تح، عبد الرحمن علي بن سليمان، ط٣، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة (د. ت).

١٥- التذييل والتكميل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الاندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط / ١، دار القلم ـ دمشق، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، (من ١- ٥) وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا ، المملكة العربية السعودية .

١٦- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم الابياري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط /١، / ١٤٠٥ هـ .

١٧- جامع البيان في تأويل آي القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر (ت ٣١٠هـ) دار الفكر- بيروت، ١٤٠٥ هـ .

١٨- الجائز في كتاب سيبويه مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعاينه: علي العشي ـ مجلة المورد مج ٢٨ ـ العدد الأول، ٢٠٠٠ م .

١٩- الجواز النحوي ودلالة الإعراب: مراجع عبد القادر بلقاسم الطريحي، منشورات جامعه قار يونس، بنغازي (ب، ت).

٢٠- حاشية الحكيم الأحسائي، الشيخ محمد بن إبراهيم بن حسين الأحسائي (ت: ١٠٨٣ هـ)، تحقيق، الدكتور أحمد المرفج، دار النور المبين للنشر والتوزيع، عمان،(٢٠١٦م) .

٢١- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط /١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م.

٢٢- حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ٥، (١٤١٨ه ـ١٩٩٧م) .

٢٣- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، ط / ١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٨ م.

٢٤- الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت (د . ت) .

٢٥- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: لعبدالله الفوزان، دار المسلم، ط /١، (د، ت) .

٢٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١ هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط / ١، (١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م) .

٢٧- شرح ابن طُولُون على ألفية ابن مالك: لابن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي(ت ٩٥٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط / ١، (١٤٢٣ه -٢٠٠٢م).

٢٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل(ت ٧٦٩ هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط / ١،دار التراث ، القاهرة، (١٣٨٢ هـ)، .

٢٩- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: د . محمد علي سُلطاني الناشر / دار العصماء،دمشق ، سورية .

٣٠- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح . أحمد يوسف دقاق .الناشر دار المأمون للتراث .بيروت، ط٢ (د.ت).

٣١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المكتبة الازهرية للتـراث، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط /١، (١٣٧٥ هـ-١٩٥٥ م)، ط ٢(١٣٥٨ هـ-١٩٣٩).

٣٢- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الجياني الاندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون / دار الكتب العلمية، بيروت .لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م .

٣٣- شرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الازهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت.

٣٤- شرح الكافية: لرضي الدين الإستراباذي، رضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية .مصر(د . ت) .

٣٥- شرح ألفية ابن مالك ، لبدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن الناظم (ت ٦٨٦ هـ)، منشورات: ناظم خسرو بيروت .لبنان (د . ت) .

٣٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت .لبنان ط ٢(١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠ م).

٣٧- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت: ٧٦٠ هـ)، تحقيق: د.هادي نهر. مطبعة الجامعة المستنصرية .بغداد:١٣٩٧ هـ١٩٧٧م.

٣٨- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان .

٣٩- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، لعبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، النشر(١٤٢٥ه ـ٢٠٠٥هـ) .

٤٠- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ـ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق: أحمد ظافر كوجان، مكتبة التراث العربي، (١٣٨٦ هـ ـ١٩٦٦ م).

٤١- العلل النحوية في شروح الالفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري ،(اطروحة دكتوراه)، حميد عبد الحمزة عبيد الفتلي، كلية الآداب، جامعة بغداد، (٢٠٠٦م).

٤٢- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي . بغداد: (١٩٨٠م، ١٩٨٥ م) .

٤٣- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق، مصر (١٣١٦ هـ).

٤٤- الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية: للكفوي، لأبي التمام أيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د . عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق (١٩٧٦م) .

٧٠- لسان العرب: لابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ)، ط / ١، بيروت، دار صادر(١٤١٠هـ).

٤٥- لمع الادلة في أُصول النحو,لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، (١٩٥٧ م) .

٤٦- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت :٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد الناشر مكتبة لبنان- بيروت .

٤٧- معاني القراءات: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، (١٩٩١م).

٤٨- معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (ت:٢٠٧هـ)،تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، دار عالم الكتب- بيروت.

٤٩- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي مؤسسة الرسالة، دار الفرقان- بيروت، ط /١، (١٤٠٥ هـ ـ١٩٨٥ م) .

٥٠- مفاتيح الغيب، أبو عبدالله محمد بن عمر الحسن بن الحسين التيمي، الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، الناشر: دار احياء التراث العربي ـ بيروت، ط ٣ / (١٤٢٠ هـ).

٥١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي

(ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط / ١، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٢- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، القاهرة،(١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٧ م).

٥٣- المقاصد الشافية (شرح الشاطبي لألفية ابن مالك) لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين / الناشر جامعة ام القرى ـ مكة المكرمة ط١: ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م .

٥٤- المقتضب: أبو العباس المبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، تح، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. - بيروت ـ ١٤١٥ هـ.

٥٥- الموضح في وجوه القراءات وعللها : نصر بن علي بن محمد، أبو عبدالله الشيرازي الفارسي الفسوي المعروف بابن أبي مريم(ت٥٦٥هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة.

٥٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م .